



الكتلة الوطنية  
NATIONAL BLOC

# وثيقة الدليل الاستراتيجي الموقت للأمن القومي الأميركي



كشفت "وثيقة الدليل الاستراتيجي الموقت للأمن القومي الأميركي"، التي حصل "النهار العربي" على نسخة منها، عن الملامح العامة لتوجهات الإدارة الأميركية الجديدة بالنسبة الى دول كثيرة، وعن إرشادات عامة للأمن القومي والخطوط العريضة للتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة. وقد اعتبرت في فصل كامل أنّ "حزب الله" من القضايا الرئيسية في تهديد أمنها القومي، الى جانب القضايا السيريانية والحد من التسلح النووي.

وفي ما يأتي توثيق للتوصيات التي اعتمدها الوثيقة بالنسبة الى حزب الله ولبنان:

## "حزب الله":

- 1 – ترى الوثيقة أن المطلوب تحقيق نتائج أفضل، فأسلوب الرئيس ترامب لمحاربة "حزب الله" والشبكات الإجرامية العالمية لا يفتقر إلى المبادرات، ولكنه افتقر إلى النتائج. ويجب ألا تكرر إدارة بايدن خطأ إدارة أوباما وأن تستمر بمتابعة تمويل "حزب الله" للإرهاب بمعزل عن الاتفاقات الدبلوماسية مع إيران ولبنان.
- 2 – جعل قرارات الخزانة أكثر تواتراً واستهداف المزيد من الكيانات والأفراد.
- 3 – استهداف النظام المصرفي اللبناني بشكل أكثر "شراسة"، إذ برز الانهيار الاقتصادي في لبنان عام 2020 إلى أي مدى يعتبر البنك المركزي للدولة جزءاً من المشكلة، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بتخليص المالي من الانتهاك من جانب شبكة "حزب الله" الإجرامية



العالمية. يجب أن تتحرك استراتيجية الولايات المتحدة نحو قطاع أوسع بدلاً من استهداف البنوك الفردية مرة كل سنوات عدة.

4- استخدام الأوامر التنفيذية HIFPAA على نطاق أوسع لدعم حقوق الإنسان العالمية وقانون المساءلة Magnitsky ومكافحة الجريمة المنظمة، لملاحقة "حزب الله" وشبكته المالية العالمية غير المشروعة.

5- توفير المزيد من الموارد لوزارة العدل لزيادة قدرتها على التحقيق والمقاضاة لملاحقة المرتبطين بـ "حزب الله".

6- مراجعة القوانين المتعلقة بجرائم تبييض الأموال مع ارتباط واضح بالجماعات الإرهابية المصنفة.

7- زيادة الجهود الدبلوماسية لإقناع المزيد من الحلفاء بإصدار تصنيفات إرهابية ذات مغزى لـ "حزب الله".

8- التركيز على الحد الأدنى من التنافس بين الوكالات ومشاركة المعلومات. فعدم استثمار قضايا "حزب الله" في إطار مشروع "كاساندر" وتبادل المعلومات مثلاً، قلل من فاعلية السياسات والإجراءات القضائية ضد شبكات الحزب.

## لبنان:

- تقول الوثيقة إن إدارة ترامب حققت بعض التقدم في لبنان، ولكنها عملت تحت الاعتقاد الخاطئ بأن هناك فرقاً بين مؤسسات الدولة اللبنانية و"حزب الله"، وفشلت في إدراك أن أي جهد لتقوية الدولة اللبنانية يقوي في نهاية المطاف "حزب الله" بينما يقوّض الجهود الأميركية لبذل الضغوط على الحزب.



- واصلت إدارة ترامب ضخ الأموال في الجيش اللبناني، برغم أن الجيش لم يفعل شيئاً لمعالجة الحشود العسكرية لـ "حزب الله". مثلاً إنشائه ثلاث منشآت في بيروت والمنطقة المجاورة من الجنوب لتجميع صواريخ دقيقة التوجيه.
- بحسب لإدارة ترامب أنها نفذت سياسة عقوبات صارمة ضد "حزب الله". على نقيض ذلك، كانت واشنطن بطيئة في معاقبة القادة السياسيين الفاسدين، سواء كانت شراكة علنية أم ضمنية مع الحزب. وبعد الانهيار المالي للبلاد، مر عام كامل قبل أن توظف وزارة الخزانة سلطات Magnitsky وأعلنت إدانة الوزير السابق جبران باسيل، صهر الرئيس والمنافس الرئيسي لخلافته بالفساد، وهو في طليعة اللبنانيين المتحالفين مع "حزب الله".
- كان تصنيف وزارة الخزانة لـ "بنك الجمال" علامة بارزة، إلا أن اختراق "حزب الله" النظام المالي أعمق بكثير. كالدعم المادي المستمر من البنوك بما في ذلك الخدمات المالية لحزب الله وشركاته ومنظمات الرعاية الاجتماعية التابعة له. ومثال آخر على عدم الاتساق الاستراتيجي هو سعي وزارة الخارجية في الوقت المناسب وغير الضروري الى محادثات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل. تُقدّم المحادثات التي يسيطر عليها "حزب الله" للنظام في لبنان احتمالية الإيرادات المستقبلية من الغاز البحري مقابل لا شيء، بخلاف السماح ببدأ كونسورتيوم بقيادة شركة النفط الفرنسية الكبرى توتال العمليات والاستثمار في المياه اللبنانية.
- من المحتمل أن يفتح السعي الى إجراء محادثات بحرية الباب للتحدث عن مسألة مزارع شبعا، وهي شريط صغير من أرض في هضبة الجولان يطالب بها لبنان اعترفت إدارة ترامب بالسيادة الإسرائيلية عليها.



## توصيات لبنان:

- "حزب الله" أكثر من مجرد عميل أو وكيل لجمهورية إيران الإسلامية. إنه امتداد للنظام.
- مع سيطرة المجموعة الآن على مرتفعات البلاد وترسيخها بقوة في الحكومة، على الولايات المتحدة أن تتخلى عن التمييز المصطنع بين الدولة اللبنانية و"حزب الله":
  - 1- لا تعامل، ناهيك بتمويل حكومة تضم "حزب الله" أو تتأثر به مباشرة.
  - لا مفر من أن تجعل الحكومة اللبنانية الولايات المتحدة متواطئة، إذ يقوم "حزب الله" بتشكيل الحكومة اللبنانية وتحديد سياستها والوصول إلى ميزانيتها.
  - 2- تصعيد الضغط على "حزب الله". على واشنطن أن تنتهج هذه السياسة بغض النظر عن أزمة لبنان المالية أو أي مبادرة دبلوماسية إقليمية.
  - 3 - صوغ عقوبات أميركية، سواء أكانت مرتبطة بـ"حزب الله" أم تستهدف أعضاء آخرين من الطبقة السياسية تحت قانون "ماغنيتسكي".
  - 4- الاستمرار في الضغط على الاتحاد الأوروبي لتصنيف الحزب كله منظمة إرهابية، لكن إدراك أيضاً أن زيادة الاستثمار الفرنسي في لبنان من المرجح أن تزيد من حدة معارضة باريس لمثل هذا التعيين.
  - 5- لا تقدم مساعدات التنمية وإعادة الإعمار للبنان، سواء ثنائياً أو في سياق مؤتمر المانحين الدولي، ما بقي النظام السياسي الطائفي القائم الذي يهيمن عليه "حزب الله"، فإن مثل هذه المساعدات لا تدعم سوى "حزب الله" وشركائه الفاسدين.
  - 6 - تعليق كل المساعدات للجيش اللبناني. تواصل القوات المسلحة التعاون مع "حزب الله" وفشلت في التعامل مع أي منها العمل على كبح جماحه، حتى ضد منشآت صواريخ "حزب الله" المكشوفة أو مستودعات الأسلحة في المناطق المدنية.



7- التحرك بسرعة لتطبيق العقوبات وفقاً لقانون دروع الحزبين. استخدام الدروع البشرية جريمة حرب...

8- في ما يتعلق بتعديل ولاية اليونيفيل فهو غير مطروح، ويمكن استخدام حق النقض (الفيتو) ضد تجديدها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عندما تنتهي ولايتها في آب (أغسطس) 2021 كونها غير قادرة على العمل و"ورقة توت" لسيطرة "حزب الله" على منطقة عملياتها.

9 – معارضة امتداد محادثات ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية اللبنانية حتى عام 2021. كما يجب على الولايات المتحدة أن تسيطر أكثر على المفاوضات "غير المدروسة". بالإضافة، يجب على واشنطن أن تؤكد علناً موقفها بأن مزارع شبعا ليست لبنانية، لكنها جزء من الجولان، المرتفعات التي يجب أن تبقى بقوة تحت السيادة الإسرائيلية.